جامعة حماة **التمويل الزراعي (عملي)**

كلية الزراعة **الجلسة العملية : 4**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

التخلف عن تسديد القروض وأسبابه

الكفاءة التحصيلية وأساليب تحسينها

أولاً – التخلف عن تسديد القروض

يُعتبر المقترض متخلفاً عن التسديد إذا عجز عن تسديد قروضه وفوائدها عن موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق، وذلك لأسباب قد تكون بمحض إرادته أو لأسباب خارجة عن إرادته.

وبالتالي يمكن تقسيم المقترضين الذين يتخلفون عن تسديد قروضهم جزئياً أو كلياً إلى فئتين رئيستين كما يمكن تقسيم كل فئة منهما إلى عدد من الفئات الفرعية الأخرى حسب طبيعة الأسباب التي جعلتهم يتخلفون عن التسديد على النحو الآتي :

1- المتخلفون عن التسديد لأسباب خارجة عن إرادتهم

ويمكن تقسيم هؤلاء إلى الفئات الفرعية الآتية :

أ – المقترضون الذين يتخلفون عن التسديد نتيجة عدم مراعاة التوقيت السليم في تحديد تاريخ الاستحقاق، حيث يحين هذا التاريخ قبل حلول موعد الحصول على الدخل لدى المقترض، وتعالج هذه المشكلة بتأجيل التسديد إلى فترة أخرى بحيث يكون تاريخ الاستحقاق متلائماً وموعد الحصول على الدخل .

ب– المتخلفون عن التسديد بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الدخل أو دخل كافٍ لتسديد قروضهم في تواريخ الاستحقاق، وذلك لأسباب طارئة مثل حدوث الكوارث الطبيعية (فيضانات – قحط – آفات وأمراض) أو بسبب هبوط أسعار المحاصيل، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى عسر مؤقت للمقترض من التسديد وهنا قد يعمد المقرض إلى تأجيل القرض إلى فترة زمنية أطول قد تمتد إلى الموسم الزراعي التالي .

ج- المتخلفون عن التسديد نتيجة عسر مالي متواصل ناتج عن ظروف قاسية قد لا يستطيعون التغلب عليها مما لا يترك أي أمل في تحسين أوضاعهم وتسديد قروضهم في المستقبل، وفي هذه الحالة لا يكون هناك مناص من اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل القروض بالتصرف بالضمانات إن وجدت أو بأي وسيلة ممكنة.

د- المتخلفون عن التسديد بسبب نسيانهم تاريخ الاستحقاق وعدم تذكيرهم به، وهي فئة تبادر إلى التسديد بمجرد تذكيرها بذلك .

2- المتخلفون عن التسديد بمحض إرادتهم

ويمكن تقسيم هؤلاء إلى الفئات الفرعية الآتية :

أ- المتخلفون الذين يماطلون رغم مقدرتهم على التسديد ورغم مطالبتهم متذرعين بأسباب شتى، ومؤثرين استعمال الأموال التي استحق أداؤها في أعمالهم ومشاريعهم الأخرى على تسديد قروضهم، وليس من علاج لمثل هذه الحالة إلا اتخاذ الإجراءات المختلفة التي تضمن تحصيل القروض وفوائدها بأسرع وقت ممكن.

ب- المتخلفون الذين يهملون في تسديد ما عليهم بسبب ضآلة مبلغ القرض والقسط منتظرين حتى يحين موعد استحقاق قسط آخر من القرض، ويسددون كل ما يستحق عليهم دفعةً واحدة، وهؤلاء لا يشكلون مشكلة وغالباً ما يبادرون للتسديد بمجرد الاتصال شخصياً بهم .

ج- المتخلفون الذين يتعمدون الامتناع عن التسديد بسبب خلاف بينهم وبين المقرض حول محتويات عقد القرض، وفي هذه الحالة يُعمد إلى حل الخلاف إما بالتحكيم أو اللجوء إلى القضاء .

ثانياً – الكفاءة التحصيلية

1- مفهوم الكفاءة التحصيلية

تعني الكفاءة التحصيلية للمؤسسة المقرضة مقدرة هذه المؤسسة على استرداد أو تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاقات المحددة وبالمقادير المحددة وبانتظام. ومن هذا المنطلق تعد الكفاءة التحصيلية للمؤسسات المقرضة هي المقياس الرئيس لمستوى أدائها ونجاحها في تحقيق الغايات التي تعمل من أجلها.

2- طرائق تقدير الكفاءة التحصيلية

لتقدير الكفاءة التحصيلية لأي مؤسسة إقراض زراعي لا بد من مراعاة ثلاثة معايير تستعمل لتقدير هذه الكفاءة هي :

– التوقيت الدقيق في التسديد .

– الكفاية في المقدار المسدد .

– الانتظام في تسديد هذا المقدار.

ومن الصعب إيجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض، إلا أن هناك عدة مقاييس يمكن استعمالها لتقدير الكفاءة التحصيلية، وكل من هذه المقاييس يعالج الموضوع من جهة معينة، ويمكن إيجاز بعض طرائق تقدير الكفاءة التحصيلية على النحو الآتي :

أ– نسبة التحصيلات

هي النسبة المئوية لما يتم استرداده من القروض التي استحق سدادها خلال فترة زمنية معينة هي عادةً السنة المالية للمؤسسة المقرضة، وهذه النسبة هي أحد المقاييس الرئيسة لمدى نجاح مؤسسات الإقراض المتخصصة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت تلك المؤسسات أكثر نجاحاً في أداء عملها:

$$\text{نسبة التحصيل خلال فترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبلغ المحصل خلال الفترة}}{\text{مجموع المستحق خلال نفس الفترة}}$$

مثال : إذا كان المبلغ المستحق لمؤسسة إقراض زراعي ما خلال السنة هو (150) مليون ليرة سورية، وكان المبلغ المحصل خلال نفس السنة هو (100) مليون ليرة سورية فإن :

$$\text{نسبة التحصيلات} = \frac{100000000}{150000000} = 0.66 \text{ أو } 66\%$$

كلما ارتفع هذا المؤشر كانت الكفاءة التحصيلية أفضل

ب- نسبة المبالغ المتأخرة في نهاية مدة معينة

هي عبارة عن نسبة مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية مدة معينة إلى إجمالي رصيد القروض في نهاية نفس المدة .

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة في نهاية مدة معينة} = \frac{\text{مجموع المتأخرات في نهاية المدة}}{\text{رصيد القروض الكلي في نهاية نفس المدة}}$$

مثال : إذا انتهت السنة المالية وكان رصيد القروض في مؤسسة إقراض زراعي ما هو (127.5) مليون ليرة سورية من ضمنها مبلغ (1.8) مليون ليرة سورية متأخر تحصيله من القروض والباقي لا زالت غير مستحقة فإن :

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة في نهاية مدة معينة} = \frac{1800000}{127500000} = 0.014$$

كلما انخفض هذا المؤشر كانت الكفاءة التحصيلية جيدة .

ج- تقادم المتأخرات

وهذه تعني تصنيف المبالغ المستحقة والمتأخر تحصيلها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة التأخير مثل :

- مبالغ مضى على استحقاقها أقل من 3 أشهر .
- مبالغ مضى على استحقاقها 3 إلى أقل من 6 أشهر .
- مبالغ مضى على استحقاقها 6 إلى أقل من 9 أشهر .
- مبالغ مضى على استحقاقها 9 إلى أقل من سنة .
- مبالغ مضى على استحقاقها سنة إلى أقل من سنتين .

– مبالغ مضى على استحقاقها سنتين فأكثر ... وهكذا .

وتستعمل هذه للمقارنة خاصةً في القروض الموسمية، فقد نقول أن 60% من المبالغ المتأخرة قد مضى عليها أكثر من 6 أشهر في نهاية السنة المالية الحالية مقارنةً بـ 45% عن مثيلتها في نهاية السنة المالية السابقة؛ أي أن كفاءة التحصيل في السنة السابقة كانت أفضل من كفاءة التحصيل في السنة الحالية .

3– أساليب تحسين الكفاءة التحصيلية

لتحسين الكفاءة التحصيلية لمؤسسات الإقراض الزراعي يوصى باتباع الأساليب الآتية :

أ– تحسين شروط منح القروض وإدارتها

لضمان تحصيلات مرتفعة يتحتم على مؤسسات الإقراض مراعاة الأمور الآتية :

– عند منح القرض يجب التأكد من الكفاءة المهنية للمزارع، وجدوى الاستثمار في المشروع المعني، ووجود الخدمات المساعدة مثل مدخلات الإنتاج والإرشاد وسبل التسويق والبنى التحتية، وكفاية القرض لتنفيذ الغايات المطلوب، وتزامن إعطاء القرض مع احتياجات المزارع، وموافقة شروط القرض لأوضاع المزارع المادية والإنتاجية.

– المتابعة الميدانية لاستعمال القرض، حتى لا تصرف الأموال لغايات أخرى .

– إعداد حسابات المقترضين بدقة وإرسال إشعارات لتسديد الأقساط قبل حلولها ومتابعتها .

– لمتابعة تحصيل الديون المستحقة والمتأخرة يجب الفصل بينها حسب أقدميتها .

ب– توفير امتيازات خاصة لمؤسسات الإقراض الزراعي من قبل الحكومات

نظراً للمخاطر التي تواجهها مؤسسات الإقراض الزراعي، ولضمان استمرار نشاطها في هذا المجال توفر العديد من الدول بعض الامتيازات لهذه المؤسسات تشمل :

– اعتبار القرض الزراعي مالاً عاماً تطبق عليه أسس وقواعد تحصيل أموال الخزينة العامة .

– السماح للمؤسسة المقرضة بتكوين احتياطي عام من جملة أرباحها قبل دفع الضرائب والالتزامات الحكومية، وذلك لتغطية الديون الهالكة والمشكوك فيها .

– قيام الحكومات بإنشاء صناديق خاصة لضمان تسديد القروض المستحقة والمتأخرة على صغار ومتوسطي المزارعين، وتتكون أموال هذه الصناديق من خصم نسبة مئوية معينة من قيمة القروض الممنوحة .

ج– العمل على تقليل أثر العوامل الطبيعية على الإنتاج الزراعي وبالتالي على التسديد

ومن المقترحات التي يوصى بها في هذا المجال :

– تشجيع الحكومات على إنشاء صناديق ضد الكوارث الطبيعية التي يتعذر التأمين عليها مثل الصقيع والجفاف والفيضانات والزلازل والرياح والآفات والأمراض، ويتم تجميع أموال تلك الصناديق مثلاً من الإعانات الحكومية والهيئات الدولية وخصم نسبة من فوائض تسويق المنتجات الزراعية، وتستعمل هذه الأموال المجمعة في توفير قروض بشروط ميسرة إلى المتضررين من المزارعين لتسديد ما عليهم من التزامات مستحقة لمؤسسات الإقراض.

– وضع برامج للتعاون مع المؤسسات العلمية في توفير الأنواع النباتية المقاومة للعوامل الطبيعية والآفات والأمراض وتطوير التقنيات الخاصة بالزراعة لتلافي تأثيرها .

د– وضع برنامج للحوافز والعقوبات

قد يكون من المناسب أن تضع المؤسسة برنامجاً لتقديم الحوافز للمقترضين الذين يلتزمون بالتسديد في المواعيد المحددة، ووضع غرامات وعقوبات على التأخر في التسديد والالتزام بتطبيقها .

هـ– تقديم الإرشاد المناسب

يشمل تقديم الخدمات الإرشادية الفنية للمزارع وتدريبه على استخدام فن الإدارة المزرعية وتنظيم سجلاته وحساباته وخططه المزرعية .

و– متابعة تحصيل القروض وتقييم الوضع بشكل مستمر

لا بد أن تعمل كل مؤسسة إقراضية على جمع إحصائيات أساسية عن المقترضين والمشاريع الممولة بقصد تقييم أدائها في التحصيلات (حجم أعمال المقترضين وقطاعهم وجنسهم وأعمارهم ومستوى تعليمهم وحجم القرض ونوعه وضماناته واستعماله والمحاصيل المزروعة ونظام تخزينها وتسويقها ....)، والهدف من جمع هذه الإحصائيات هو دراستها وتحليلها لمعرفة العناصر التي تؤثر في التحصيلات سلباً أو إيجاباً، والاستفادة من كل المعلومات المجتمعة واستعمالها في الوقت المناسب .